«ميد»: تحديات التمويل بسبب تداعيات الڤيروس الاقتصادية قد تؤدي إلى تباطؤ بمشروعات الضيافة

فنادق الشرق الأوسط بين «قبضة» «كورونا» الفتاكة

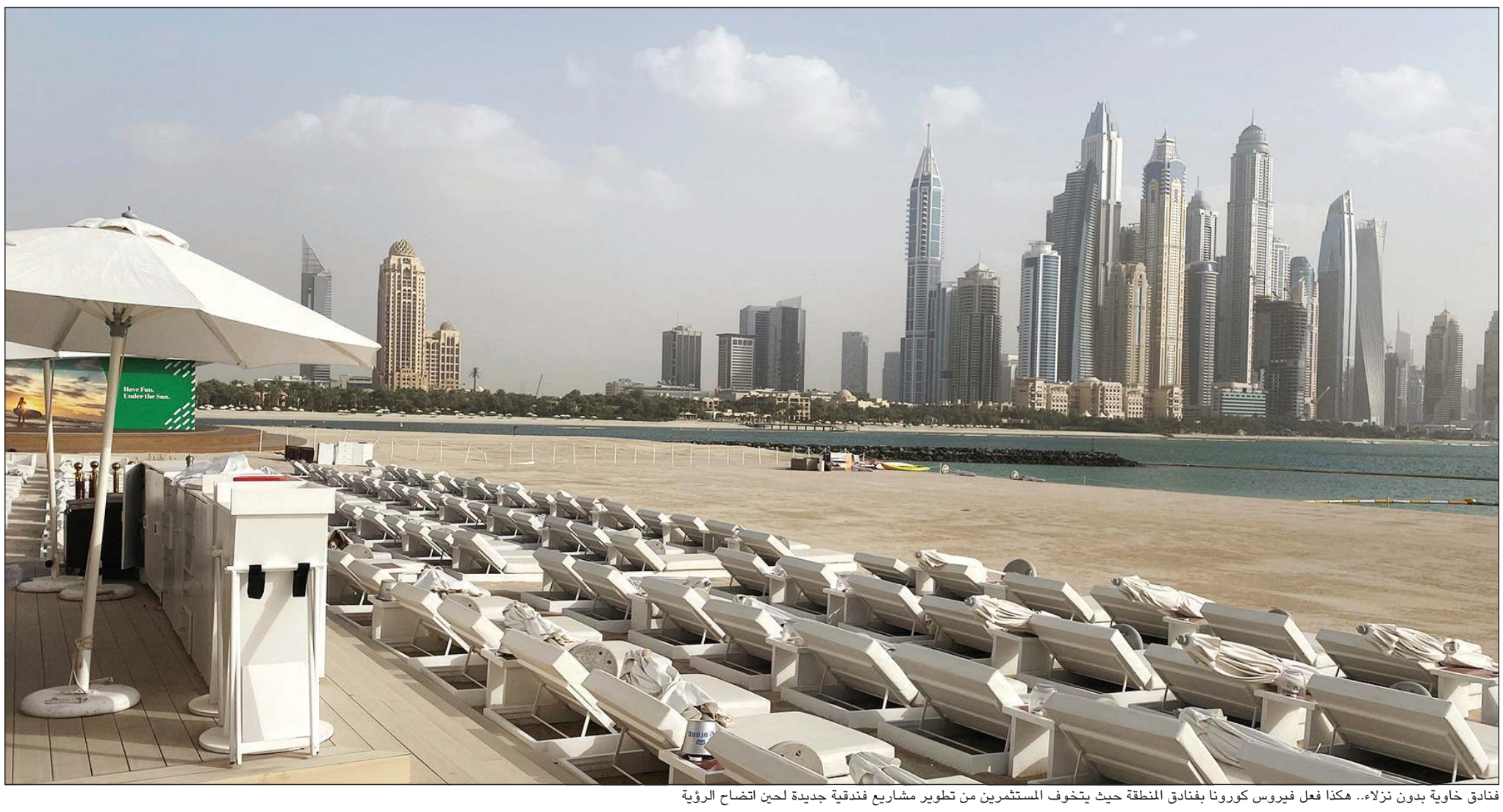

فنادق خاوية بدون نزلاء.. هكذا فعل فيروس كورونا بفنادق المنطقة حيث يتخوف المستثمرين من تطوير مشاريع فندقية جديدة لحين اتضاح الرؤية

محمود عيسى

توقعت مجلة ميد أن تستمر خطط تطوير الفنادق في الشرق الأوسط إلى حد كبير كما هو مخطط لها، وإن كان ذلك مع تأخيرات ستؤدي إلى تنفيذ العديد من المشاريع في وقت متأخر عن المواعيد المقررة.

وقد أظهرت البيانات التي تم تجميعها بواسطة شركة «Lodging Econometrics» عن الربع الأول من 2020، وذلك قبل أن يتغلغل تاثير ڤيروس كورونا إلى السوق، أن تنفيذ مشروعات بناء الفنادق الجارية في الشرق الأوسط تباطأ قليلاً إلى 607 مشاريع بسعة إجمالية تبلغ 172,182 غرفة، بانخفاض سنوي قدره 3٪ و5٪ على التوالي.

وفي التفاصيل، قالت المجلة إن هناك 357 مشروعا قيد الإنشاء حاليا، في حين كان من المقرر أن يبدأ العمل في 113 مشروعا في الأشهر الاثني عشر المقبلة، بالإضافة الى 137 مشروعا مازالت في مرحلة التخطيط المبكر.

تباطؤ في الموقع

وعلى الرغم من الجائحة، لا يزال العمل مستمرا في المشاريع قيد الإنشاء والمضمون تمويلها. ومع ذلك يؤخذ في الاعتبار الانتكاسات السابقة فضلا عن القيود المتعلقة بالتباعد الجسدي وتأثير عمليات الإغلاق والقيود الأخرى على سلاسل التوريد العالمية.

وكشفت دراسة استقصائية أجرتها شركة كوليرز إنترناشيونال في أبريل 2020 لأصحاب الفنادق الجاري تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ أن 65٪ منهم ليست لديهم خطط لتقليص مشاريعهم لتطوير فنادق جديدة.

وأكد رئيس العمليات الفندقية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لفنادق ومنتجعات فورسيزونز، سيمون كاسون خلال ندوة افتراضية لسوق السفر العربي أنه لم يتم إلغاء حتى مشروع واحد كان مقررا تنفيذه من قبل.

ومع ذلك، فإن عدم إلغاء مشاريع الفنادق لا يستبعد إمكانية تأخير إنجازها، فقد أقر نائب رئيس منطقة مينا في مجموعة فنادق راديسون، تيم كوردون بحدوث بعض التباطؤ، مضيفا انه لم يكن هناك أي مشاريع ملغاة.

وقال نائب رئيس منطقة الشرق الأوسط وتركيا وافريقيا في المجموعة رامزي رانكوسي في حديث لمجلة ميد إن مدة أي تأخيرات لا يتوقع أن تتجاوز ستة إلى تسعة أشهر، مشيرا الى أن «صناعتنا تعتمد على أساسيات حرية حركة الأشخاص والبضائع، ومن نتائج عمليات الإغلاق المتعددة في وجهات مختلفة ما نشهده من حدوث تأخيرات في المواقع».

مشاكل التمويل

من جانبه، قال مؤسس شركة ألف للضيافة Aleph Hospitality ومديرها العام، باني حداد، إنه في حين مازال من السابق لأوانه تحديد الأثر على الاستثمار ـ الذي سيختلف بوضوح من دولة إلى أخرى ـ فإن آثاره ستكون واضحة في صعوبة تأمين التمويل نتيجة عدم اليقين والقدرة على استئناف المشاريع قيد الإنشاء بسبب نقص السيولة.

ومع ذلك، قال الشريك والرئيس التنفيذي لمجموعة INHOCO، روبريشت كوايتش ان هناك تمويلا متاحا في السوق لتطوير مشروعات الضيافة، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي، حيث يأتي التمويل من مجموعات المستثمرين الآسيويين الذين يلتزمون جانب الحذر، بالإضافة الى صناديق الاستثمار الأميركية والأوروبية التي تسعى لاقتناص الفرص.

ويوضح قائلا: إن القضية الأساسية في تطوير مشروعات الضيافة هي ان تتمكن من رسم نظرة مستقبلية مناسبة للمشروع المناسب وخطط الأعمال، حيث ان قلة فقط يستطيعون أو يجرؤون على الالتزام بتوقعات الأعمال على المدى القصير أو المتوسط أو طويل الأجل، ويرجع ذلك أساسا إلى الإفراط في ترديد سؤال مشروع عن الوقت الذي ستعود فيه السياحة إلى الظروف الطبيعية، أو كيف سيتغير سلوك السفر ويتطور بعد الجائحة. وكل هذا سيؤثر على توقعات المشروع ومستوى العائد على الاستثمارات، ويسلم أن هناك عوامل متغيرة متعددة في المشهد العام للقطاع، مع ترجيح تلاشي حالة عدم اليقين فقط بحلول نهاية العام، أو بداية عام 2021.

■ رغم الجائحة.. أصحاب الفنادق الجاري تنفيذها بالشرق الأوسط لا يخططون لوقف مشاريعهم الجديدة

وختمت ميد بالقول إنه في حين أن هناك مصلحة وأموالا متوافرة، فإن المستثمرين المحتملين أو أولئك القائمين على تطوير المشروعات التي تحتاج إلى إعادة التمويل سينتظرون أولا لمشاهدة عودة دماء الحياة في قطاع السفر الجوي وحجوزات السفر والفنادق، وارتفاع معدلات إشغالها، وعدم وجود موجة ثانية من الوباء والتوصل الى لقاح فاعل له.

ويحذر كوايتش قائلا: «حتى لو أمكن تمويل تطوير مشاريع الضيافة مع الحصول على خصم، ولكن في غياب بعض الإشارات الإيجابية، فإن مثل هذا التوجه لتطوير المشاريع الجديدة قد يعتبره البعض من قبيل المضاربة».

للفترة بين أغسطس 2020 ويوليو 2021

الكويت تحدد سعر الـ «نافثا» عند علاوة 15 دولاراً للطن

رويترز: قالت مصادر في قطاع النفط أمس ان مؤسسة البترول الكويتية حددت سعر عقود النافثا للفترة بين أغسطس 2020 ويوليو 2021 بارتفاع 3,4٪ مقارنة بالعقد القائم الذي ينتهي أجله الشهر المقبل.

وبدأت مؤسسة البترول الكويتية محادثات مع المشترين الآسيويين بعقود محددة المدة يوم الاثنين، واختتمت المفاوضات أمس بشأن درجة النافثا الكاملة النطاق عند علاوة 15 دولارا للطن إلى الأسعار المعروضة للشرق الأوسط على أساس

التسليم على ظهر السفينة.

وجرى تحديد سعر عقد المؤسسة القائم للفترة بين أغسطس 2019 ويوليو 2020 العام الماضي عند علاوة 14,50 دولارا للطن.

النفط يتراجع بعد احتمال وقوع موجة ثانية من تفشي «كوفيد ـ19»

اجتماع «أوپيك+» المقبل لـ «النصح».. ولن يتخذ قرارات

رويترز: قالت 5 مصادر في «أوپيك+» ان اجتماع لجنة «أوپيك» سيقوم باستعراض وضع سوق النفط الأسبوع المقبل وسيسدي النصح لمجموعة «أوپيك+» بشأن التعاون في خفض قياسي للإمدادات، ما يعني أنه ستكون هناك حاجة لإجراء محادثات أخرى بشأن ما إذا كان سيتم تمديد الاتفاق أكثر.

واتفقت «أوپيك» وروسيا وحلفاء يوم السبت الماضي الإبقاء على تخفيضات للإنتاج قدرها 9,7 ملايين برميل يوميا، أو ما يعادل 10٪ من الطلب العالمي قبل جائحة فيروس كورونا حتى نهاية يوليو، وقد ساعد الخفض أسعار النفط على أن تزيد لأكثر من مثليها منذ أبريل. ولتكثيف المشاورات بشأن مدى فعالية الاتفاق، اتفقت «أوپيك+» أيضا على أن تجتمع لجنة يطلق عليها لجنة المراقبة الوزارية المشتركة شهريا حتى نهاية 2020، على ان يكون أول اجتماع للجنة الخميس المقبل.

وذكرت المصادر في «أوپيك+» إنه بينما تعد هذه وتيرة أكثر تكرارا لدورة الاجتماعات مما كانت عليه في الماضي، فإن اختصاص اللجنة سيظل إسداء النصح لـ «أوپيك+»، ويعني هذا أن أي قرار بتمديد اتفاق خفض الإمدادات لن يكون فوريا.

وقال أحد المصادر بـ «أوپيك+»: «إنها لجنة استشارية يمكنها أن تقدم توصيات».

يذكر أن اللجنة مؤلفة من أعضاء «أوپيك» هم: الجزائر والكويت وڤنزويلا ونيجيريا والعراق والإمارات والسعودية، علاوة على روسيا وكازاخستان وهما من خارج «أوپيك».

وفي اليوم السابق على اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، ستجتمع مجموعة أدنى مستوى يطلق عليها اللجنة الفنية المشتركة، حيث سيعقد الاجتماعان عبر الإنترنت على غرار المحادثات الوزارية التي عقدت يوم السبت الماضي.

إلى ذلك، تراجعت أسعار النفط خلال تداولات أمس، إذ ارتفع عدد حالات الإصابة بڤيروس كورونا في الولايات المتحدة ما أثار احتمال وقوع موجة ثانية من تفشي «كوفيد ـ19»، وهو ما يضر بالطلب في أكبر مستهلك في العالم للخام والوقود.

وانخفض خام برنت 1,34 دولار أو ما يعادل 3,5٪ إلى 37,21 دولارا للبرميل، بعد أن تراجع نحو 8٪ في الجلسة السابقة، كما انخفض خام غرب تكساس الوسيط الاميركي 1,37 دولار أو ما يعادل 3,8٪ إلى 34,97 دولارا للبرميل بعد أن نزل أكثر من 8٪ الخميس الماضي. وتسببت حقيقة أن جائحة ڤيروس كورونا ربما تكون بعيدة عن النهاية في توقف عنيف لموجة ارتفاع دفعت أسعار الخام للصعود من مستويات متدنية سجلتها في أبريل، فيما تخطى عدد المصابين في الولايات المتحدة وحدها مليوني حالة.

وقال مدير الطاقة العالمية والشرق الأوسط لدى ستراتفور، جريج بريدي «المخزونات الأميركية ارتفعت هذا الأسبوع، بالمخالفة لتوقعات العديد من المحللين (بينما) تظهر حالات «كوفيد 19» مؤشرات على موجة ثانية في الولايات المتحدة وأماكن أخرى».

واضاف بريدي: «من الواضح حاليا أن الخفض الأكبر لـ «أوپيك+»، 9,7 ملايين برميل يوميا، سينتهي بنهاية يوليو، على أن يتحرك نزولا إلى 7,7 ملايين برميل يوميا».

وزادت مخزونات الولايات المتحدة من الخام والبنزين الأسبوع الماضي بحسب بيانات حكومية. وارتفعت مخزونات النفط الخام الأميركية إلى مستوى قياسي عند 538,1 مليون برميل مع تدفق واردات رخيصة الثمن من السعودية إلى البلاد.

انكماش اقتصاد بريطانيا 20,4٪ في أبريل

رويترز: أظهرت بيانات رسمية أمس أن اقتصاد بريطانيا انكمش بوتيرة قياسية بلغت 20,4٪ في أبريل من مارس، إذ أمضت البلاد الشهر في إجراءات عزل عام مشددة لاحتواء ڤيروس كورونا. وسيكون الشهر على الأرجح أدنى نقطة في التراجع قبل تعاف طويل وبطيئ.

وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إنه في 3 أشهر حتى أبريل، انكمش الناتج المحلي الإجمالي 10,4٪ مقارنة بالأشهر الثلاثة السابقة. وكان استطلاع للرأي أشار إلى متوسط توقعات لانخفاض شهري بنسبة 18,4٪ وانكماش بنسبة 10٪ للفترة بين فبراير وأبريل.

وذكر وزير المالية ريشي سوناك «تماشيا مع الكثير من الاقتصادات الأخرى في أنحاء العالم، كان لڤيروس كورونا آثار شديدة على اقتصادنا».

وأضاف أن التدابير الحكومية التي من بينها خطة لدفع رواتب عاملين تم تسريحهم بشكل مؤقت فحسب، بجانب منح وقروض وتخفيضات ضريبية للشركات تعني أن بريطانيا لديها «أفضل فرصة للتعافي سريعا مع إعادة فتح الاقتصاد». ومن المقرر أن يعاد فتح معظم قطاع البيع بالتجزئة البريطاني الأسبوع المقبل طالما اتبعت المتاجر قواعد التباعد الاجتماعي. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إنه مقارنة بأبريل من العام الماضي، انكمش الاقتصاد بنسبة 24,5٪. وكان بنك إنجلترا المركزي ومكتب الميزانية في البلاد حذرا من أن بريطانيا تتجه صوب أكبر انكماش في 3 قرون هذا العام.

«جيه بي مورغان» توقع أن يبلغ الطلب العالمي 91 مليون برميل يومياً في 2020

حصة السعودية من سوق النفط تتجه لأعلى مستوى منذ الثمانينيات

رويترز: قال تقرير لـ «جيه بي مورغان» إن حصة السعودية من سوق النفط تتجه للارتفاع في العقد الجاري لأعلى مستوياتها منذ الثمانينيات.

وذكر المحلل لدى «جيه بي مورغان» كريستيان مالك ان أزمة الاستثمار ستؤدي إلى فاقد في الإنتاج سيدفع أسعار خام برنت القياسي إلى 60 دولارا للبرميل في غضون عامين.

وتوقع البنك الأميركي أن يبلغ الطلب العالمي على النفط في المتوسط 91 مليون برميل يوميا في 2020، بما يقل 9 ملايين عن تقديرات صادرة في وقت سابق، مع تعافي الاستهلاك فقط إلى مستويات ما قبل الجائحة عند 100 مليون برميل يوميا في نوفمبر 2021.

كما توقع أن تؤدي تغييرات في أنماط الاستهلاك إلى فاقد دائم في الطلب قدره 3 ملايين برميل يوميا في العقد الجاري مقارنة مع التوقعات السابقة.

في غضون ذلك، فإن إمدادات النفط من المقرر أن تنخفض 5 ملايين برميل يوميا بسبب الافتقار إلى الاستثمار في الإنتاج الجديد وإغلاق بعض الحقول.

وذكر البنك أنه مع تكاليف للإنتاج هي الأقل وقدرات هي الأكبر، فإن السعودية في وضع أفضل لتحمل فترة الركود.

واضاف مالك ان «السعودية ستصبح في صدارة المعركة على الحصص السوقية مع انحسار الإنتاج الأميركي ومن خارج أوپيك».

ولفت الى أن الحصة السوقية للسعودية تتجه للنمو من 11,6٪ في 2020 إلى 15٪ على مدى الفترة المقبلة وهو ما يعتبر مستويات لم يسجل منذ الثمانينيات.

وقبل انخفاض أسعار النفط، كان من المتوقع أن يبلغ إنتاج النفط الصخري 17 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العقد الجاري.

ونتيجة لهذا، توقع «جيه بي مورغان» أن يسد أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) الفجوة في الإمدادات، فور بلوغ أسعار النفط 60 دولارا للبرميل، وهو السعر الذي تحتاج اليه دول أوپيك في المتوسط لتحقيق توازن في ميزانياتها.

وبينما انخفضت حصة أوپيك السوقية من ذروة عند 39٪ من إجمالي إمدادات النفط في 2016 إلى 33٪ في 2020 ـ 2021، يتوقع البنك أن تستعيد المنظمة حصتها السوقية عند نحو 40٪ بحلول 2025.